

٢١٦٢٣
ف (فتاوى في الفقه الحنفي والشافعي) • كتبت في القرن

الثالث عشر الهجري تقديراً •

٢٢ ق مختلفة المسطرة ١٥ × ٢٠ سم

نسخة حسنة ، كتبت بخطوط مختلفة •

٦٧٢٥

١- المهمات ، الفقه الاسلامي وأصوله - تاريخ

النسخ •

Copyright © King Saud University

٥ / ١٣٥٩
١٤٠٩ / ٥ / ١٤

١٢٢



جامعة الملك سعود
Kingdom of Saudi Arabia
King Saud University
Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

الرقم : NO.

UNIVERSITY LIBRARIES

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
الرقم : ٦٧٢٥
العنوان : فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية
المؤلف : ابن تيمية
تاريخ النسخ : ١٣٥٩
اسم الناسخ : المكتبة
عدد الأوراق : ٢٢٢
ملاحظات :

هذه فتاوى شافعية
وحنفية كما ترى
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

سيدنا ومولانا شيخ الاسلام عفا عنه الملك السلام
ما ذكر من مسئولي الوقف الجرمين الشريفين قدس ومن زارع وعقارات حبلية
سنة ليستملك ما يتحصل منها من غلة وخراج وينتفع بالعقارات الجارية ويتنازل عوايد
عرفية باجرة معينة ودفع بعضها لمثولي الوقف هل هذه الاجارة باطلة لوقوعها على استهلاك
الاعيان وله الرجوع بما دفع لمثولي الوقف ام لا الجواب
الحمد لله وحده والصلاة على من لا نبي بعده

هذه الاجارة باطلة لوقوعها على استهلاك الاعيان
وله اعني المستاجر الرجوع بما دفع لمثولي الوقف والحال هذه
والله سبحانه وتعالى اعلم وكتبه الفقير حيدر الدين بن احمد الحنفى الازهرى
مصلحاً حامداً

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
سيد التوفيق والهدى

من ممد الورى
جواب لما افاد شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في مدته نفعا
للانام امين وكتبه محمد بن ابي الوفا الاسعري الحسيني الشافعي
الازهرى حامداً مصلحاً

وعلى حجة كشف على حمام وقف محتاج للعمارة قدس لمصرف عمارة مبلغ
من الدراهم على وجه التخييل من هاهنا من اهل الخبرة لمصرف ذكره
ما صور

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله
ما ذكره من الاحتياج قريب بل ربما يزيد
اذا العمارة الغالب عليها من الزيادة عن الظن
والتخمين غالباً والله سبحانه وتعالى اعلم باليقين
وكتبه الفقير حيدر الدين بن احمد الحنفى الازهرى
حامداً مصلحاً
وبادى ذكر حصة الشريف

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله
ما ذكره من الاحتياج قريب بل ربما يزيد
اذا العمارة الغالب عليها من الزيادة عن الظن
والتخمين غالباً والله سبحانه وتعالى اعلم باليقين
وكتبه الفقير حيدر الدين بن احمد الحنفى الازهرى
حامداً مصلحاً
وبادى ذكر حصة الشريف

فما اذا انت واقف على نفسه امام حياته ثم من بعده على اولاده الموجودين حالة الوقف وهم السمسرة محمد وسنة
 واصيل واست واما ان وقرن ورجب وسعدات ومن سجدت له من الاولاد المذكور والاثبات بينهم على
 الفرعية الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين من بعد علم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على النسا لهم
 والحق بهم على الشرط والشرط انهم على ان مات منهم ع وكون نفسه لولده وان سفلد من مات منهم ع
 عن غير ولد ولا سفلد منه ففسيخه من هو في درجته وطبقته من اسفل الوقت بغير الاقرب فالاقرب منهم الى
 المستوفى ومن مات منهم اجمعين ومن ان له من واقف بهم فبذلك استحق في شئ من منافع الوقت
 وترك ولدا واسفلد منه استحق ذلك المثل وحرك ولده اولاد اسفلد منه مال كان سحقة المتوفى لولاه
 حيا وقام مقامه في الاستحقاق وبعد الانقراض على جهة يرمتصلة فانت امراة من سحقة
 الوقت المزبور عن غير ولد ولا اسفلد منه استحق بنت يوسف بن يحيى بن رجب بنت
 الواقف المذكورة والموجود وصية موتها من اسفل الوقت المتنا والشرعية اسفلد واقفها
 وهي الطيفة ومعنيها اولاد ابراهيم بن بدر الدين ابن راس بنت الواقف المذكورة وعبد الله
 ابن امين الدين بن بدر الدين بن راس بنت الواقف المذكورة ومحمد بن محمد بن نور الدين بن محمد
 الدين بن سعدات بنت الواقف المذكورة وسليمان بنت ملكه بنت غنقا بنت يحيى بن رجب
 بنت الواقف المذكورة فالي من سفلد حسب محسنه المرفوع في الاموال المزبور من المذكور والحالة هذه
 الجواب

الحمد

سفلد حسب محسنه المذكورة الى السمسرة والطيفة ومعنيها اولاد ابراهيم
 ابن بدر الدين بن راس بنت الواقف وعبد الصمد ابن الدين بن بدر الدين
 ابن راس بنت الواقف منهم على الفرعية الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين
 لكونهم في درجتها وطبقها كمل السطر الواقف المزبور دون غيرهم من المذكورين
 والله المدقق

الحمد لله وانه علم
 كذلك الحكم في الفرعية
 كذا العرف في الفرعية
 عرفة

سفلد حسب محسنه الاسمى والطيفة ومعنيها وعبد الصمد على الفرعية الشرعية
 لكونهم معها في درجتها وطبقها واستواهم في القرب الى السطر
 الواقف المزبور والله الحكم
 كذا العرف في الفرعية
 بديق الشئ من عرفة

جواب كذا والله علم
 كذا العرف في الفرعية
 كذا العرف في الفرعية
 كذا العرف في الفرعية

في ايرت عاب ملكا بعد ما اجرا للزراعة من جلد من معلومة بما هو متعينة وولكل زيدا بيقين الاجرة المرفوعة
 منه ففست في عينة الملك مع التواجر وا جزية بها اذنه الارض بعد سنة من السنة في مثل ما كان
 الملك اجرا به منه في الماشية فلهذا كان زيد يقضون ما ذون بالاجار لم تكن له عانة تتوقف
 اجارة على اجارة الملك في الملك والملك

فما اذا مات رجل عن ورثة فكتب رجلان منهم حج مضمونا فبقا الاول اصاله عن نفسه وزيد
 بالوكالة عن الثاني وعمر وبالوكالة عن امرأتين من الورثة ان الملك والعقار الا ان بيانه فيه
 المختلف عن الميت المزبور المضمون فيه ارشهم على الفرعية الشرعية جاز في ملك الميت المرفوع بموجب
 مسكينة شرعية وكتب ان كلاً منهما اسكن عديدة وان الوفا لميت المزبور بنت بنتا
 سكره فلان وفلان وفلان وفلان ثم سجد في الحج او عمر المذكور ان موطنه المرفوع ميت
 لا شقيقا ولا مستوجبا ولا بقا من قبل الرجليين الوارثين المذكورين صاحب ملكا
 وان حصتها من جميع ما هو مضاف من المتوفى المزبور من اوان وقفا سحقا ونقد وعين ذلك
 فتتقن بعد اطلاقها على اصول الشريعة وتبعد بيع ما وجب بيعه ثم ذكر ان يحيى سوس
 درس المصادقة وما هو مختلف عن الميت المزبور من ملكه وعقار معلوم بينهم في
 ملكه من المصادقة الاول والموكلتين على الفرعية الشرعية والى ان الحق والشرع
 شهد ان الذي كتبه للموكلتين دون حقها وانهما لم تطلعا على اصول الشريعة ولا
 على البس المزبور ولم يقتضا من النفقة المختلف ولم تثبت وكالاتهما وجه خصم
 شرعي فلهذا يكون كل من الميراث وقته وسوء الوكالة والايرام الارث الغير المعلوم
 عن صحيح الحال ما ذكره اول الامر ما صرح او صغوا في الجواب اجزائه لكمة التواضع
 الحمد لله وحده

من بعد الكون استمد التوفيق والعون

كل من المصادقة والايرام الارث لا يمنع للموكلتين من الاعوان كما هو صريح كلام المتوفى
 وارثه ووالفنا وبيد لان اير الوارث لكونه نفسيه لبقية الورثة لا يمنع لاني الاعيان
 وولف الدون التي تتركها الميت لورثته وصر حوا قاطبة في كتاب العتقة لوادعي
 احدهم ان من نفسيه شيئا يد صاحب وقداقربا لا يستيف لم يصدق الا بعينية
 وان قال استوفيت واخذت نفقه كان كذا عن الغضب البينة على المدعي واليمين
 على المنكر وان لم يقر بالاستيفاء وادعي ان هذا الدين في يد الاخر فحقه ولم يسلم
 الله وكذا في الاخر تحالف نظير الاختلاف في المبيع والمثن وفي البرازة لوقا تركت حق
 من الميراث وبيد ميت منه او من حصته لا يمنع وهو على حقه لان الارث جبر كذا لا يقع
 تركه وفي الحاشية من الوصايا في فقرات الوصي استمد البينة على نفسه بعد البلوغ
 انه قبضت الوصي جميع تركته واللاه ولم يبق له من تركته واللاه عنده من قليل
 ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعي في يد الوصي شيئا وقال هو من تركته والدين واقام
 البينة قبلت ببيته وكذا الوارث ان قد استوفى جميع ما ترك واللاه من الدين
 على الناس ثم ادعي لابي دينه على رجل تقسم دعواه اسهل ومثله في جامع
 الفضولين وكثير من الكتب وقد خرج في التتارخانية ان الدين يبيع دعواه من
 المتقاضي سمى الغلط في التقويم بعين فاحسن الاخر تحت تقويم المتقاضي
 ان حصلت العتقة بيقين الفاضل وان حصلت بالشرع لم يذكره محمد وحكي
 عن الفقيه ابن حجر الهندواي انه كان يقول لقائل ان يقول لا تسع

ورود في العتبة العلية خطا بحضرة الوزير والي
وقام القضاء والدفتري بها ان اقتضوا الخواص والمقرنين معتمد الملك والسلطان
المختص بمنزلة نائب الملك المقيم على انفا انما دار السيادة بالباب العالي الناطق على
اوقاف السلطنة عرض الدين بان قسمة دوما وسائر قسمة الاوقاف في اقامة مرفعة
المدرسين والشيخ وطهارة العسكر بخدم فلاح وكرم عيب ودور بالقرية وعلى
القرية عوارض سلطانة وانهم لم يدفوا ما على فلاحهم وكرمهم من التكاليف الشاقة
التي تقع بالقرية ولا ما على دورهم من رسم العوارض والصرصاد ويدر الكرك وما يتعلق بالآلات
المزبورة وانهم يحلون ذلك الى القرا أهل القرية وتقدر من ذلك قسمة الاموال الشريف المطاع
انهم يدفعون ما على دورهم من عوارض وما يطلب من القرية طهارة السلطنة من البلدار
والكرك والصرصاد بموجب الاوامر الشريف السلطانية التي ترد من طرف السلطنة
السلطنة الشريف ولا احد يعارض في ذلك بل يطيع الجوخ الاموال المولى اليه في اليوم
الحاضر من سنة في القعدة سنة اربع وسبعين والنف

والموقف وسببنا من ما له ليس هو بنظره في غلظة الوقت
 كما اننا نرى في وقت اهل بيعة صرفه عماره
 كرسى نجم الدين الغري الساقى عفا عنه المخرى المالكه
 عفا عنه



يا ابا عبد الله بن علي بن ابي طالب
 بن مائة وربعين بنت ومات الناطرة ورثته وتوفي
 الناطرة بنت زيد ناطرة على الوقف فله الناطرة
 الا ان تناول مبلغ ابها من غلة الوقف وترفع
 ايدي المستحقين الى استيفاء المبلغ المرقوم والا اصاب
 الجوا الحمد لله
 للناطرة تناول مبلغ ابها من غلة الوقف وترفع
 ايدي المستحقين الى استيفاء المبلغ المرقوم والى الوقف
 له ذلك
 محمد بن عبد الله
 ابن
 علي بن
 عمر بن

[illegible]

المواهب ما اجاب به لعل
 كتيبه الصواعق
 يوم الحادي عشر من ربيع الثاني سنة ١٢٠٥
 سقيا ببحر ان حنرا بدينا
 الصواعق والسيوف
 كتيبه الصواعق

فما اذا كانت اذنته قد سقطت على اهلان كلبه باليمين وبغير رجل
منهم فدان من الاذنة المرفوعة وقام اهل السرة الرجل المرفوع
عليه ليتعاطى مصاعق قريتهم المعينة ويكون له نظيره ذلك ما على فدان
من المال المرفوع ونقاط الرجل المذكور مصاعق القرية المرفوعة مد
سنة ثم عزله بعد ما يسردون الرجوع عليه بما على فدان من المال
المرفوع السنة المرفوعة وقد يجوز من ذلك ما على فدان من المال
المرفوع من غير ذلك

بعد ثلثه وطمة بعد ثلثه فاذا انقضوا باجمعهم دخلت الارض منهم عاد ذلك
شريعيا على جهة برصه ثم مات الواقعة على اثنى عشرها حتى ومحمد ثم ماتت
ام الواقعة واخوه والوجود اذ ذاك ايها الجود وبنيها اسما والى الواقعة
ومحمد ثم مات محمد عن بنت اسما بنته كيف يقسم ربح الوقف المذكور بينهم
افتونا ماجورين **اجاب** المجدد يقسم ربح الوقف بين الموجودين في اربعة
وعشرين ذراعا لا بين الواقعة حتى ومحمد ثمانية ذراعا وهو الذي الى اليمين
ايها الواقعة يقسم بينها بالسوية ولا سيما اخته الواقعة ستة ذراعا وهو
نصيبها وما الى اليمين اربعة ذراعة ولعلنا ثبت ان الواقعة عشرة ذراعا وهو
نصيبها ايها وما الى اليمين اربعة ذراعة واليه اعلم كسبه الفقير محمد
الدين عن **سئل** فيما اذا كانت دار قابلة للتمتع شركة بين رجلين
احدهما وقطب المرأة المرفوعة التسعة ويا به الوجه ذلك فهل يجب المرأة الى
التسعة ويجوز الوجه على ذلك اذا كانت الدار قابلة للتمتع او لا فتونا
اجاب يجب المرأة الى التسعة ويجوز الوجه على ذلك اذا كانت الدار قابلة
للتسعة والله اعلم كسبه الفقير خليل عن **سئل** فيما اذا اجتمع وقف
جهة برصه الوقف لزيد مدة معلومة باجرة معينة وتبع المتول
الاجرة المرفوعة في المتاجرو المرفوع ومرفوعا على تغير المصنف ثم كشف على التمر
المرفوع نظره في المرفوع نقصان عن الاجرة التي بقية المتول ومرفوعا
فهل يكون النقصان المرفوع على المتول الذي قبض الاجرة ومرفوعا ولا يلزم
المتاجر شي من ذلك او لا فتونا ماجورين **اجاب** يكون النقصان المرفوع على
المتول الذي قبض الاجرة ومرفوعا ولا يلزم المتاجر شي من ذلك والله اعلم
كسبه الفقير محمد الدين عن **سئل** فيما اذا كان لزيد حصته معينة في غراسه
تأيم في ارض للغير فقلع محمد ومرفوعا حصته في ثمره الغراس المذكور مدة
معلومة يبلغ معلوم ثم باع زيد حصته في الغراس المرفوع لرجل تبلى

قد رثه حصته غراس مده ثم باع
الملك حصته في الغراس مده ثم باع
وليسم القبر

فما اذا كان رجله محبوسا بدنيا لا خرقا ذنته زوجة المحبوس المرفوعة على اطلاق زوجة من الحبس بالغا ما يبيع
منه جوعا على بنظم ذلك فصرف زيد على اطلاق زوجة المحبوس المرفوعة على اطلاق زوجة من الحبس بالغا ما يبيع
المزبور الذي صرفه ياذن له الرجوع عليه بنظيره بعد ثلثه ذلك بالظن في السري او لا فتونا
نعم يوسف له الرجوع عليه بعد ثلثه ذلك والله اعلم
سئل فيما اذا كان رجلان مشتركين شركة عنان في قراحتها يدسها في تجارتها
وانه سرق لاه وانكر الآخر فقبل يدين المقر كلا الدنيا المزبور والى ما ذكر
الرجوع نعم يدين المقر كلا الدنيا المزبور والى ما ذكر دون سري المزبور والله اعلم

انقضاء مدة القبول المرفوعة بعد دفع البيع المرفوع صحيحا فاذ لا يصح
القبول المرفوع او لا فتونا ماجورين **اجاب** وقع البيع المرفوع صحيحا فاذ
ولا يصح القبول المرفوع والله اعلم كسبه الفقير محمد الدين عن **سئل** فيما
اذا كانت حصته معينة في امكان معلومة شركة بين زيد واخيه وبين ايهما
يجوز تبكات شريعة فاقول زيد انه لا حق له مع اخوة ومع اولاد اخيه في
بعض الحصص المرفوعة في الاماكن المرفوعة بوجه من الوجوه الشرعية بطلانها
بمقتضى جريان ذلك في ملكهم بالطريق الشرعي فهل يسرى اقوام زيد المذكور
على نفسه ولا يسرى على اخيه او لا فتونا **اجاب** اقوام زيد المذكور
على نفسه ولا يسرى على اخيه والله اعلم كسبه الفقير محمد بن عبد الحق
الحقني **سئل** فيما اذا كان شرط واقف في كتاب وقفه المصل القبول الا لا
يجوز المرفوعة ولا بعضه اكثر من سنة واحدة واجوزنا على الوقف مكانه ما كان

الوقف صحيح من غير ضرورة للوقف الى ذلك فهل يجعل بشرط الواقعة المرفوعة
ويجوز بطلان الاجارة المجالفة لشرط الواقعة او لا فتونا ماجورين **اجاب** بشرط
الوقف يجب اتباعه في بطلان الاجارة المرفوعة حيث يتمكن المتاجرون من
الانتفاع المقصود بالانجود في المدة المعينة في كتاب الوقف والله اعلم كسبه
الفقير محمد بن الحق عن **سئل** فيما اذا ماتت امرأة من زوج واولادها
لم ينجح الوجه المذكور وزوجته الاخرى لجهان الميت مدة ثم مات الوجه المذكور
وتزوج زوجة المرفوعة ان الجهار المرفوع صار ملكها بتمتعها به فهل يكون
تمتعها بالجهان غير موجب للملك ويسوع اولاد الميتة مطالبتها وان وجدت
تحت اذا عجزوا عن الابناء او لا فتونا ماجورين **اجاب** لا يعتبر بغير ذريعتها
ويسوع اولاد الميتة مطالبتها في يوم موتها باقاة بينه على ذلك ان حجة
وتحت اذا عجز الاولاد عن الابناء كسبه الفقير محمد عن **سئل** فيما اذا كان
زيد بمفرده فوفيا او لا واخاه فوفيا فافيا ان كل فوفين بينهما لا تخفى في ذمة

فما اذا كان رجله محبوسا بدنيا لا خرقا ذنته زوجة المحبوس المرفوعة على اطلاق زوجة من الحبس بالغا ما يبيع
منه جوعا على بنظم ذلك فصرف زيد على اطلاق زوجة المحبوس المرفوعة على اطلاق زوجة من الحبس بالغا ما يبيع
المزبور الذي صرفه ياذن له الرجوع عليه بنظيره بعد ثلثه ذلك بالظن في السري او لا فتونا
نعم يوسف له الرجوع عليه بعد ثلثه ذلك والله اعلم
سئل فيما اذا كان رجلان مشتركين شركة عنان في قراحتها يدسها في تجارتها
وانه سرق لاه وانكر الآخر فقبل يدين المقر كلا الدنيا المزبور والى ما ذكر
الرجوع نعم يدين المقر كلا الدنيا المزبور والى ما ذكر دون سري المزبور والله اعلم

انقضاء مدة القبول المرفوعة بعد دفع البيع المرفوع صحيحا فاذ لا يصح
القبول المرفوع او لا فتونا ماجورين **اجاب** وقع البيع المرفوع صحيحا فاذ
ولا يصح القبول المرفوع والله اعلم كسبه الفقير محمد الدين عن **سئل** فيما
اذا كانت حصته معينة في امكان معلومة شركة بين زيد واخيه وبين ايهما
يجوز تبكات شريعة فاقول زيد انه لا حق له مع اخوة ومع اولاد اخيه في
بعض الحصص المرفوعة في الاماكن المرفوعة بوجه من الوجوه الشرعية بطلانها
بمقتضى جريان ذلك في ملكهم بالطريق الشرعي فهل يسرى اقوام زيد المذكور
على نفسه ولا يسرى على اخيه او لا فتونا **اجاب** اقوام زيد المذكور
على نفسه ولا يسرى على اخيه والله اعلم كسبه الفقير محمد بن عبد الحق
الحقني **سئل** فيما اذا كان شرط واقف في كتاب وقفه المصل القبول الا لا
يجوز المرفوعة ولا بعضه اكثر من سنة واحدة واجوزنا على الوقف مكانه ما كان

الوقف صحيح من غير ضرورة للوقف الى ذلك فهل يجعل بشرط الواقعة المرفوعة
ويجوز بطلان الاجارة المجالفة لشرط الواقعة او لا فتونا ماجورين **اجاب** بشرط
الوقف يجب اتباعه في بطلان الاجارة المرفوعة حيث يتمكن المتاجرون من
الانتفاع المقصود بالانجود في المدة المعينة في كتاب الوقف والله اعلم كسبه
الفقير محمد بن الحق عن **سئل** فيما اذا ماتت امرأة من زوج واولادها
لم ينجح الوجه المذكور وزوجته الاخرى لجهان الميت مدة ثم مات الوجه المذكور
وتزوج زوجة المرفوعة ان الجهار المرفوع صار ملكها بتمتعها به فهل يكون
تمتعها بالجهان غير موجب للملك ويسوع اولاد الميتة مطالبتها وان وجدت
تحت اذا عجزوا عن الابناء او لا فتونا ماجورين **اجاب** لا يعتبر بغير ذريعتها
ويسوع اولاد الميتة مطالبتها في يوم موتها باقاة بينه على ذلك ان حجة
وتحت اذا عجز الاولاد عن الابناء كسبه الفقير محمد عن **سئل** فيما اذا كان
زيد بمفرده فوفيا او لا واخاه فوفيا فافيا ان كل فوفين بينهما لا تخفى في ذمة

فما اذا كان رجله محبوسا بدنيا لا خرقا ذنته زوجة المحبوس المرفوعة على اطلاق زوجة من الحبس بالغا ما يبيع
منه جوعا على بنظم ذلك فصرف زيد على اطلاق زوجة المحبوس المرفوعة على اطلاق زوجة من الحبس بالغا ما يبيع
المزبور الذي صرفه ياذن له الرجوع عليه بنظيره بعد ثلثه ذلك بالظن في السري او لا فتونا
نعم يوسف له الرجوع عليه بعد ثلثه ذلك والله اعلم
سئل فيما اذا كان رجلان مشتركين شركة عنان في قراحتها يدسها في تجارتها
وانه سرق لاه وانكر الآخر فقبل يدين المقر كلا الدنيا المزبور والى ما ذكر
الرجوع نعم يدين المقر كلا الدنيا المزبور والى ما ذكر دون سري المزبور والله اعلم

انقضاء مدة القبول المرفوعة بعد دفع البيع المرفوع صحيحا فاذ لا يصح
القبول المرفوع او لا فتونا ماجورين **اجاب** وقع البيع المرفوع صحيحا فاذ
ولا يصح القبول المرفوع والله اعلم كسبه الفقير محمد الدين عن **سئل** فيما
اذا كانت حصته معينة في امكان معلومة شركة بين زيد واخيه وبين ايهما
يجوز تبكات شريعة فاقول زيد انه لا حق له مع اخوة ومع اولاد اخيه في
بعض الحصص المرفوعة في الاماكن المرفوعة بوجه من الوجوه الشرعية بطلانها
بمقتضى جريان ذلك في ملكهم بالطريق الشرعي فهل يسرى اقوام زيد المذكور
على نفسه ولا يسرى على اخيه او لا فتونا **اجاب** اقوام زيد المذكور
على نفسه ولا يسرى على اخيه والله اعلم كسبه الفقير محمد بن عبد الحق
الحقني **سئل** فيما اذا كان شرط واقف في كتاب وقفه المصل القبول الا لا
يجوز المرفوعة ولا بعضه اكثر من سنة واحدة واجوزنا على الوقف مكانه ما كان

سور الكهف السج عند الرأ

الحمد لله
الحمد لله
والله اعلم
ان

[illegible]

الولد اخطى رافقه والصحيح ان تعال للام اما ان لم يكن غير اجرة الحكمة - واما ان يدعى الالف الهاء
 في جاب السمع فلا يسمي له المسند الاول انما هو في بعض الصغرة اذ اشرع عنه في الجدة لا تستقط
 صفاته - الام واذا كان للصغرة مال معها في مالها وانما في الام لا يولد عنها الا احدى بها واما ما
 ذكره عبد العزيز في صاحب النور فاما هو في اجرة الارض في لو طلبت الام اجرة الارض على لا على
 فقرة الولد وكذا في المسند اختلف في مال تعال للام اما ان لم يكن غير اجرة الحكمة -
 ولم يذكر فقرة الولد فلا اشهر واما اعلم فقرة الحال السهل وفي الحق في السهل وان كانا
 فقيرين فقرة الحكمة فان الاب يتكفف الناس ويتفق على اولاده الصغار وقبل بعضهم في
 بيت المال سنة اذا كان عاجزا عن الكسب وان كان قادرا على الكسب الكسب والتكفف
 فان اشتهى عن الكسب حسن واذا لم يشف كسبه خاصة او لم يكتسب لعدم التمكن
 انفق عليه القريب وزجج على الاب اذا ايسر السهل فقد اشتهى وتبين بما نقلناه ان الولد
 انما يورث من الام اذا حكمت على ابيه بطلب اجرة على الارض او الحكمة مع العشرة
 ووجود الكسب بها عنه وفقا للقرعة عنه لانه يورث من ابيه بطلبه لفقرة الولد لانه واجبة
 للصغير بما صار صيانة له عن الهلاك فاذا لم يقد ر عليه الاية تؤخذ من الحرم القريب المورس
 في العلم مثلا لترجيحها على الاب اذا ايسر وتقدم الى خاصته لغيره عليه ولا سفرنا فقرة
 ساء وليس فيه من ر على الاب ولما عرفت ان ما اذا وقع ما يشترط للصغير الى خاصته لمقطوع لا يقر
 ان قوله صاحب اليد والبرازية تعال للام اما ان لم يكن غير اجرة الحكمة - ولا اجرة الارض
 في سائرهما لا في الاطلاق في محو على التقعيد الذي في غيره حكمه في عبارة الخلاصة وغيره
 ومن قال يورث من الام بطلبها السهل من الاب المعسر فهد عن ايجابها في هذا عبارة علي القريب
 الحرم المورس في العلم المورس التي تترى اخذه احتيا لا على الضرر انه من غير اجرة بنفقة وارب الموقوف
 في هذه المسألة المحكية في مال وفي ما وصفت الفقرة في الصغير اراد ان تترى مالها وتكسبه بغيره اجرة من غير ان ينفق
 في اجرة السهل الفقرة في اوجه الكره الامتثال ما يوردون الخبر السهل في اشرية الشتر خاصة
 وتكره شتره وروى الخبر لان فيه يعين اوجه الخبر ولا حد في خلافا لا صاحب الظواهر ان لم يكن
 الحكمة ولا سبب في منته وان جعل في خلافا لا يسمي به السهل وفي طائرا ان الحكمة بالوجه
 كسبت فعادة تترى اياها عند كمالها لا يسمي وانما في اشرية اذا جرت والحكمة سبب
 والكمار وفي الملاحة فيها ر على هذا الخلاف السهل وفي طائرا ان الحكمة بالوجه
 شتره يجعله صابونا لطيفه تحبب فيجعل منه كوزا بعد جعله في النار وفي المعز وفي
 عند الناس ان الصابون يحس لاث وعا لا يظن فيفق في القارة والكلية وهذا
 باطل لان الاصل الطهارة فلا يسمي بالاحتار ولكن سلم فقد تغير بالحكمة وصار شتر
 اخر فتقول بقول محمد حبان الله هذه الحجة فيجعل صابونا طهر كذا في البرازية الصابي
 اقول فقد روي الخبر اذا استجر شتر ابا علي هذا الخلاف عند محمد طهر وعند ابن يونس لا وفي بعضه على
 والله

السؤال خط ابن قاضي
والاجابة على خط ابن قاضي

ما جاء في كتابه من ان الاجارة في اجارة زيد وزاد على عمرو في الاجارة زيادة مقبولة
فان كان في وقت ودعا كونه في اجارة زيد وزاد على عمرو في الاجارة زيادة مقبولة
واستاجر الحان والدعا كونه بالزيادة في حاكم حقيق وتقدر المزدبان بدفعه للمستاجر
ثبت له من المرات على الماجور المكون وكنت بذلك حجة له في الحقيق ثم وجد عمرو ان الزيد
المستاجر السابق ما لا كثيرا فامتنع من دفعه وتقدر المستاجر السابق بماله
فقد دفع اجارة عمرو بالزيادة وله ان يمتنع من دفعه ما تقدر به واذا اطلب
السابق ماله يدفعه المتولي ان كان في الوقت ماله والا يدفعه من الاجارة
شيئا فشيئا ولا يتبطل به الاجارة الا

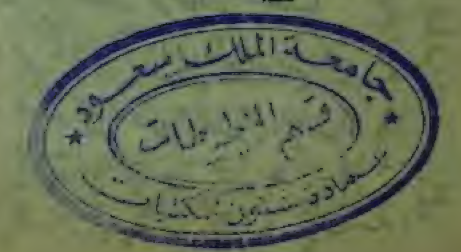
الاجارة صحيحة وله ان يمتنع من دفعه ما تقدر ويطلب المستاجر ان يبق
ماله من المتولي فيعطيه المتولي من مال الوقت ان كان في الوقت ماله
والا يدفعه من الاجارة شيئا فشيئا ولا يتبطل بسبب هذا اجارة عمرو

ما افاده مولانا اعلاه هو الحق بتوفيق الله
الحمد لله

وفي هذه الصورة اذا كانت الاجارة الاولى لدى حاكم ما كان ذلكت الزيادة اقل من
الثالث المعتد عند المالك وتقدر المستاجر الاول بذلك فانه تغير الزيادة ولو كانت
اقل من الثالث ولا يمنع الحقيق من قبولها صدور الاولى لدى المالك ام لا
تقدير الزيادة ولو كانت اقل من الثالث ولا يمنع من قبولها

الزيادة صدور الاجارة الاولى لدى المالك كسحقه فصار له
الحمد لله

نتعين العمل بما افاده مولانا
اعلاه كسحقه احمد بن
العباد بن



ما اذا اراد ان يظرف اهل طاعة الوقت لا بد من معلومة ما جره عليه بموجب كسحقه ثم ماتت زيدا
ان شفع في اجارة الماجور فاجره انما يظرف اجارة المدة التي لم يظرفها من اجارة المدة معلومة ما جره عليه
وقبض الاجارة ودفعها لعمرو في ذلك المدة التي كان عليها من اجارة المدة معلومة ما جره عليه
تقدره ثم عاود يظرف في بعض المدة ثم اجاره انما يظرف ذلك لعمرو في ذلك المدة معلومة ما جره عليه
له من الاجارة المدة التي لم يظرفها من اجارة المدة معلومة ما جره عليه في الوقت المدة معلومة ما جره عليه
له حين ذلك لا شفعة ما سبق له من الاجارة المدة على وجهه في الوقت المدة معلومة ما جره عليه

من هذا يكون استمد التوفيق والعون
نعم يكون له ذلك من قبضه منه والجار هذه واسمى له وتعلم اعلم
وكسحقه الفخر حيدر الدين ابن احمد الحنفى الازهرى

زيد حيد وقت وقف على نفسه مدة حياية ثم من بعده على ولده فلان لم يعل اولاده ثم
على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم على شمله ونفسته ابدا ما شملوا
ودر ما ما بقوا يستوي فيه الذكور والاثنا والطبقة العليا والسفلى
فاذا انقرضوا فوقف على مصابيح الحرمين ثم اخضر الوقت المذكور في بنت
ابن الواقف ثم ماتت البنت عن ابن عم مات الابن عم ابن واقف
ثم ماتت احدى البنات عن ابن فانه يستحق ابن البنت مع الابن والبنات
الذكور من ام لا وهل يستحق الفروع مع اصله ام لا

الحمد لله تعالى من هذا يكون استمد التوفيق والعون
نعم حيث رجع الواقف عن الترتيب وقال يستوي فيه الذكور والاثنا
والطبقة العليا والسفلى حتى ابن البنت مع الابن والبنات المذكورين
ولا فرق مع اصله والله سبحانه وتعالى اعلم وكسحقه الفخر حيدر الدين ابن احمد الحنفى
الازهرى

الحمد لله ملهم الصواب اللهم سدد فاني السؤال والبراب
نعم حيث رجع الواقف على نفسه وحكم حاكم بقتله ثم استقر
الوقت الى من ذكر يستوي فيه الذكور والاثنا واولاد
البنين واولاد البنات ويستحق القرية مع وجود اصله
ففيستحق ابن البنت مع الابن والبنات المذكورين حيث
رجع الواقف عن الترتيب يقول يستوي فيه الذكور والاثنا

ما اجاب به مولانا
حيدر الدين بن قاضي
للصواب قرره
الشيخ على الحنفى
الحنفى بطرابلس

فما يوجب في رطلات من زوجة بنت بناد من غير ما دعي ورثة غير ما ماتت
 الزوجة تحت بنت الزوجة فطالبت البنت أخا لأبها بحصة من ثلث ما دعي ورثة بنتها
 بدينه فاقول لها بملك محبة جاريتها في نواحيه منها أنها خلقت ابها وامها لا غير ثم دعي
 فوكيله ما يخصها من اجور الاسلاك المقر بها المزبور عن مدة ماضية معلومة ثم صدر بينه
 وبين وكيلها بالوكالة عن اقرار وادعاء عام استثنى من ذلك ما هو مخلف عن والدها من
 ممتلك وعقار وعزاسات وما سيظهر وكتب بذلك حجة ثم استثنى الابن المذكور وكيل
 اخيه لاية المزبور جميع ما يخصها من املاك اقر بها ثانياً حتى السرا التي ما اقر بها اولاً
 مخلفات ابها وامها لا غير تبين معلوم مقبوض ثم صدر بينه وبين وكيلها المزبور الصيا
 اقرار وادعاء عام ما عدا الحصة المأجورة المقر بها اولاً فاستثنى ما من ذلك
 وكتب بذلك حجة اقرار ما ماتت كل من الموكلة واحداً لا يباين ورثة ثم ظهر اسماً من عقارات
 وغير ما من مخلفات والده الموكلة وولدها لم تكن وقت الاقرار والسرا والابرا وورثه
 ورثته الذين بحصة من ذلك واخذها من قبله استوفى دعواه وذكر على ورثة الاخ والامه
 من ذلك الابرا العام لحله على ما اقر به مورثهم لها من ذلك دون غيره سيما وقد صرحوا
 باستثنائه عاماً وخاصاً اولاً

الحمد لله وحده
 من عند الكليات استوفى التوفيق والعون
 نعم لست به لما صرح به في جامع القبولين قايلاً اشهد على نفسه انه يقين جميع
 تركه والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى داراً في يد
 الوصي انما من تركته والده ولم يقبض قال قبل بينته واقضى بها له انما اقول
 ان وجهه كون المحل محل الخفافيق الابرا والا شهاد على ما ظهر له
 وستان جميع ما تركه بالمباركة فلا يضره ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم
 وكنت القدر خير الدين بن احمد الخليل حامداً مصلياً

ما اذا كان لفا صريح والدة نصيباً الحاكم وصيا عليه حجة وولدت زيدا في تحصيل مال الفاضل
 واستغفر له من مصلحتهم عن نصيبه فله ان يكون له اجرة مثله مما حصله اولاً
 وما الحكم الشرعي في ذلك
 الجواب
 له اجرة مثله مما حصله والله اعلم
 كسره القدر عبد الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم
 صورة سوار رفيع في حكم التتبع شيخنا الشيخ الاسلام رحمه الله تعالى له رقب ذوا الحقين
 والا فوم وسلمت له على المعقور والمنقول كيف المرام شيخنا وعالمنا على الاطلاق وحاول نصيب
 السبق تدريساً وتفتيحاً لولي دور الخلاف والوقاف صاحب اسرة الحسنة السنية في الحديث
 وما ذكره من التفتيح في القديم والحديث مولانا وسيدنا الشيخ علي الخليل رحمه الله روفه ونور فكم آمنت
 ما في كسب شيخ الاسلام حفظه الله من الاسماء والآلام في سرب الدفاتر الى صلب هذا
 الزمان سر جوهر على كل انسان او على بعض دون بعض ومن افتر بحجة لمن لا يعرف من جسده
 ولا يغيب عقله بل هو مخفي في شتاه او مضيق في دعواه او مخفي في الجواب وكلم من الله النوايب
 فاجاب الله بما يقينه الحمد لله المجدد افعالاً وافعالاً والصلوة والسلام على القادرين لا اله الا
 لا يحرم استعجال ما ذكر على كل انسان لان الحرم استعجاله كذا ما ثبت حظه في البدن او العقل لكل
 احد انما خيار الصناديق او بالخرجة المنقذة للعلم الضروري بان تكرار تكرار كبرية الجليل لا يوجب
 ذلك عادة الى العقل باقاً في العلم بانه يفر كل واحد في كل زمان وفي كل مكان ولا بد ان تكون
 التجربة صادرة من شخص عادل صادق عارف بالطلب وعارف بقوس النيات معتدل
 المزاج والزمان والمكان بما عمل الاكثف بعدل واحد والافا كثر علمنا انه لا بد من
 عدلين موصوفين بما ذكر وقد ثبتت الامة تلك النيات واما ما هذا النيات فلم يوجد
 له ذكر في كتب الشريعة ولا في كتب الطب المعتمدة والوقوف على حقيقته في هذا
 الزمان مستغذر لان خبر الصادق ما يوس من الين ول عيسى عليه الصلاة والسلام
 واما التجربة المذكورة فلذلك وعلى تسليم ان الاقلية المعصية معتدل والابدان فيه
 معتدلة فالاختلاف في ضرره وعدم ضرره موجود بين مستغله احبارهم فيه متنافية
 وافق الله فيه متباعدة والخاصة منه انما هو تقارص احبار طيبة على فرض صدقها
 لا التفتات اليها ولا يقول عليها نبيا فمنها ان ضرره مختلف باختلاف الطباع والامزجة
 فمن ضرره ان يغلب على ظنه ضرره حرم عليه استقل له ومن لا فلا يحرم عليه استقل له فهو
 كغيره من المباحات المأكولة والمسروبة من افتر بحجة احصوا له على من لا يعرفه لمخطلوا
 وفق له بذلك من الافتراء القبيح والكذب الصريح بل من اطلقا حرمه لمخطل الصيا لانه من
 الخلاف المحل في محل التفتيد اذ هو ظاهر والله من النبائات التي يطلق عليها الامة
 تحريمها وهو ان من شأته الاضرار لكل احد في كل زمان ومكان فيقتض ذلك تحريم استقل له
 كذلك لانه ما ساءط بالمظنة لا يوزن فيه في وجب بعض الافراد وهذا البينة في كل وقت علمت
 انه ليس من ذلك كما يقال ومن اطلق المحل فيه لمخطل لانه من الاطلاق من
 محل التفتيد لان نقول الفرق بين المقامين لا يوجب تخفيف على من له اد من اوراق
 فان ما استغفر في الحقول عدم جواز استعجال ما يفر فتترك التفتيد بمخطل هو
 كقولك عند المخد جلال ولحم المبر طلال مع ان الاول بغير اصحاب الصفا والناظر

والثاني من غير اصحاب السوداء لا يقال ان المجر بالضرر مثبت والمجتهد بعد الغرض تاف
والثالث من غير اصحاب السوداء لا يقال ان المجر بالضرر مثبت والمجتهد بعد الغرض تاف
هذه مقالة لما علمت انه لا يثبت بالنيات الضرر الا من جهة التجزئة والمعتد
المقتدر ذكرها ولم يوجد وبان انما في هذا الاستدلال مجرد الاصل بل الى
مشاهدة وعلم ان هو مثبت انما وحيد نفك ان هذا ليس من المستنبهات
النزاع الاول احتسابها لانه لا يكون منها الا اذا تضمنت فيه اثبات الضرر ونفيه
من غير ان التجربة المذكورة ولم توجد وحاصل الكلام انه صلال فلا تقتصر بين
نراه بلبس او يفهم تقليدا ومقول في ذلك بالتحريم وانه يجوز للعلوم فمهم
والجدة وحده والمصلحة والسلام على من لا ينبي بعده انتهى

فما اذا كانت اراضي وقت ومزارع في يد اناس باجرة معلومة على اجرة المثل فما يستحق من الظرف
عقبة الاراضي واذا زرعها مدة ولم يدفع لمستحق الوقت شيئا وما استحق المثل لزم له المثل
الان يستحق الوقت الرجوع على ستر كونه باجرة مكررة له ام لا اكر

الحكمه وحده
منه محمد الكون استمد التوفيق والعون
نعم لناظر الآن ومستحق الوقت الرجوع على
تركه باجرة المثل لا وجه لادخله ستر
والله سني ذو عقلي اكل وتكتبه القلم
حسب النبي بن احمد الحق الازهر حامدا مسليدا

يا ولي العزة والتوفيق
هذا لما اقم طه في

فما اذا كانت اراضي من حلبة وقت اهل مزارع في يده حصة يورثون اجور طاهية الوقت ثم ان ناظر الوقت
من غير ان ابيه وزرعها بنفسه من غير ان يدفع لمستحق الوقت شيئا من الاجرة ثم مات المالك قبل
لاهل الوقت الرجوع باجرها من مدة زرعته في تركته الواقبة بذلك ستر على انما
لغير مستولي الوقت ذلك والله سبحانه العليم

كسب محمد الحق
مدينه حلبه على من علم
سوان بفتح الهمزة حفظ الملك
نؤخذ الاراضي ويؤخذ الازيد من اجرا المثل ونقصان الارض من تركته للوقت ام لا انظر الجواب
تركته لاجل الوقت

كسب محمد الحق
مدينه حلبه على من علم
سوان بفتح الهمزة حفظ الملك

هذا لما اقم طه في
يا ولي العزة والتوفيق
هذا لما اقم طه في

فما اذا كانت اراضي من حلبة وقت اهل مزارع في يده حصة يورثون اجور طاهية الوقت ثم ان ناظر الوقت

فما اذا كانت اراضي من حلبة وقت اهل مزارع في يده حصة يورثون اجور طاهية الوقت ثم ان ناظر الوقت
من غير ان ابيه وزرعها بنفسه من غير ان يدفع لمستحق الوقت شيئا من الاجرة ثم مات المالك قبل
لاهل الوقت الرجوع باجرها من مدة زرعته في تركته الواقبة بذلك ستر على انما
لغير مستولي الوقت ذلك والله سبحانه العليم

كسب محمد الحق
مدينه حلبه على من علم
سوان بفتح الهمزة حفظ الملك

نؤخذ الاراضي ويؤخذ الازيد من اجرا المثل ونقصان الارض من تركته للوقت ام لا انظر الجواب
تركته لاجل الوقت

فما إذا اشرك رجل وقعة على اولاده الاربعه المذكور وعلى من سجد لهم من الاولاد المذكور دون
الاناث ثم على اولادهم واولاد اولادهم وانما لهم واعقابهم على النصف الشرعي ثم على
صبيه متصله واخف الوقت في ابن من الاربعه ثم ما من عت ابنته وثلاث بنات ثم ما من
كل من الانبياء عن اولاد وما من بنات من البنات عن اولاد وقعت واحدة منهن
وتنازع اولاد ابني ابن الوقت مع اولاد بنتي ابنته وزعم اولاد الانبياء ان الوقت خاص
بهم وترافقوا الى حاكم فحكم بدخول اولاد بنتي الابن مع اولاد ابني الابن على الشرط
المرفوع ثم من غير حاكم اخر فدخل اولاد بنتي ابن الوقت مع اولاد ابني ابنته في الوقت
المذكور ويعمل بالحكم لهم بذلك وبلغوا الحكم بالمنع اولاد

الحمد لله المولى ناصر الاسلام
هو الصواب والله اعلم
كتبه القاضي العبد والوكيل
الشافعي عيسى بن علي

تدخل اولاد بنتي ابن الوقت مع اولاد ابني ابنته في الوقت
المذكور ويعمل بالحكم لهم بذلك وبلغوا الحكم بالمنع اولاد
الحمد لله المولى ناصر الاسلام
هو الصواب والله اعلم
كتبه القاضي العبد والوكيل
الشافعي عيسى بن علي

من زعم ان اولادهم من سواها في الاقطار بقتد المثل بعد العظام ومن سواها في الاقطار
سرت عليه الخراج واولادهم بالعدا من المشتريه على ما كان العز والاحتياج وهو المشتريه
بالتحريم العاديه والناجيه على العرفه المرحبه وقد اتم عليه حصه السلطان اعز الله امره
يا صريحت بيمين الخطيب في سرحهم المالك العثمانيه دامت معجزة محمد بن حبيب
فلا يتصرف له احد بغيره تكليف اعملا وقطعا فاذا كان الامر كذلك فلا احد من الحكم ان يتصرف له
بغير من ذلك او يتختم العبد بالامر السلطان دام نفوذه الى يوم المآب امنا ولكم جزا من الثواب

نعم يتختم العبد بالامر السلطان دام نافذا بالعون الربان
في صريحت العبد في الاقطار بقتد المثل بعد العظام ومن سواها في الاقطار
بالتحريم العاديه والناجيه على العرفه المرحبه وقد اتم عليه حصه السلطان اعز الله امره
يا صريحت بيمين الخطيب في سرحهم المالك العثمانيه دامت معجزة محمد بن حبيب
فلا يتصرف له احد بغيره تكليف اعملا وقطعا فاذا كان الامر كذلك فلا احد من الحكم ان يتصرف له
بغير من ذلك او يتختم العبد بالامر السلطان دام نفوذه الى يوم المآب امنا ولكم جزا من الثواب

يجب العبد بالامر السلطان المطاع دام نافذا بالعون الربان في
وليس لاحد ان يتصرف له احد بغيره تكليف اعملا وقطعا فاذا كان الامر كذلك فلا احد من الحكم ان يتصرف له
بغير من ذلك او يتختم العبد بالامر السلطان دام نفوذه الى يوم المآب امنا ولكم جزا من الثواب



سوال پنجم: عبد الوهاب اخذ بیعتی الفروزی

الاجواب يكون العمل كتابا وقف ريد المبرور السابق وقف وقف جهة التبرع عنها الراد المتبرع

المزبور الموحى السامع وبيد سوي
 المزمور الموحى السامع وبيد سوي

عبدالقادر صاحب درویشی

[illegible]

مسرح ضمیمہ الہیائے دون بیتہ وانیہ

يوسف بن عبد القادر اليعقوبي

بما ان الخلاصة ان الحاكمة من غير معتد على ما هو في تقدير السموات والارض وما هي عليه

من ارضه صار كان صاحب الارض فنفذ في نفسه نفقة ثم انفقها على غيره

والصديق ليس من جنس الارض وليس يتصل بالارض ولا يكون لها جبهه الارض ويكون طين اخضر اولاً

حيدر بكاد باي قاضي اولي وارن صاحب ايدالده افغ والعاملر فالح ران فو

كانت اربعة عشر سنة في وسط السنة رجع بها ما انفق

[illegible]

المزارع والزرع بقدر قلة الورثة - نحن نعلم ان سورك لهم ذلك وان ارادوا العلم لا يجبرون على
العمل وتنتهي بالعدول كما في الاجارة ومنه كون العاقل عاجزا عن العمل وكونه سارقا
تجاني على بقرته وسفاهة منه - استحق بالتجوز جميع سعة وهره فبين التخلية كذا في العمل وفي الزاوية
مراتب العاقل وسفاهة وكونه سارقا تجاني على الرعية من عذر اسفه وسوء دونه كريمة من ملة
بالسنة ثم زادوا على البنية ان زادوا صاحب الكرم لا يجوز له سعة مستأجرة فبما يحتمل النفس وان زادوا
انعامه يجوز له ان يستأجره في كفاية البسمل - سلك في وقت وعس بعد صنعة ابنه الباطل فاعطاه
وكان يجي ويذهب قال لا يكون رضاء ولو قال اعطاه مع مزارعي فلان ولو قال اقطعك الثمرة في السنة
الفلانة تكون اجارة قلت كما لو قال يا جنتي يكون اجارة في النكاح - سلك اعطاه المنة
صنعة معاملة سنة بالف من العسل فلان قال لا يجوز كذا في الصبر فية وفي الجبر في كذا في
التجوز والتجوز ان سلكه مساهمة لا يجز ولا اجز له ان عمل والتجوز بقدر مملكته لان استيج رسته
على العمل في كسرت بينهما لا يصح ولا يجب الاجر لان العمل وقع لنفسه وفي ما سوي من الفضل
في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان سلكوا من الارض فلا تزلوا عليها الا قليلا وما يعلم انما الاقل
من ارضه او معاملة او زرع ارضه مما قطعها الصلوات في مواقيتها فيجوز له ان يقطعها واحدة من
وقته مما لا يستقل بالزرعة لا يكون زرع طيبا وكذا الزرع وغيره من غير طهارة او من الاجرة عن الاجر
او اخذ بعد ما عرفه وكذا اذا اخذ من الثمن بعد حلول الاجل او اذاه متوقفا بدون رضى الباطل قال فلا يكون
زرعه طيبا وسيف ان يزرع على طهارة ثم يقوم في ناصية ويعمل رسته ثم يقول اللهم انما عبدك صنف
وسلمت بهذا التبرك فسلم لي وبارك لي في ما لم يعمل على البنية بل انما علمه وسلم فان الله تعالى يحفظ سرك الزرع
عن اقاته وبارك في ما وادرك في الزرع ان يكون الكبار على ربه يستقل القليلة والا لا يكون فيه ثم
فاذا فرغ من عمله يصير رسته ثم يقول يا رب اكتب لي هذا بذا فليدرك او اعطيت شيئا كثيرا فاجعله
قوة طاعة ولا تجعله قوة معصية واجعل من امره كبريت وكذا في غير س الاستي رواه اعلم

ويعلم النفع ببيان المدة كالسكن والزرعة مدة كذا في مدة كانت لان المدة اذا كانت معلومة كان
قدر المنفعة في معلوما فادانها تجوز ولو كانت المدة لا عين الى مثله عادة واختار من اخصاف
وسعة بعضه واقاد ان تجوز مضافا الى لو قال اجرك هذه الارعة او ليجوز بغير اليوم وتتفق الاجارة
كما في الحكمة وفي الحكاية ولو كانت الاجارة مضافة الى العدم باع من غيره ذكر في المستحق في رواية
في رواية ليس للاجر ان يبيع قبل مجي الوقت جاز ما صنع والفقير على انه تجوز ويستقل الاجارة المضافة
وهو اختيار سنن الامم الكواشي وفي وقت ومما قلنا في ان الوصل اذا اراد ان يبيع او استاجر فليتم ارضه
بما اراد يقيم اجارة طويلة رسته فلا تجوز ذلك وكذا في ارض الفقير ومثول الوقت لان
الرسم في الاجارة الطويلة ان يجعل سمس يسير من مال الاجارة بمقابلة السنة الاولى ويحفظ
المقابل في السنة الاخرى فان كانت الاجارة لارض البنية او الوقت لا يفي الاقار في السنة
الاولى لانها تكون باقار من ارض المثل فلا يفي ان استاجر ارضه للبيعة او للوقت بمال الوقت قبل
السنة الاخرى يكون الاستي باكثر من ارض المثل فلا يفي فان استاجر فادان سنة الاجارة
في البيعة في التوضيحات سلكه فيما كان حيزا للبيعة والوقت على قدر من يجعل الاجارة الطويلة عقد
واحد لا يصح وعلى قدر من يجعل عقودا يصح فيما كان حيزا للبيعة ولا يفي فيما كان سزاله والظاهر
هو ان في الفكر اسه - وسيفاد من هذا وقت وما يبيع في ديارنا كبر
من ان كفاية يدان يا خذكم الوقت او البيعة مساقا فبنيته اجارة كالتية من الاجارة
ليست في ما يجعل كثير وسب في علي سكرهم بغيرهم واحد من الف سهم وعدم الحفظ والمصلحة

على سهر في المساقاة وان كانا ظاهرين في الاجارة فهذا يعني بالاول العناد في المساقاة لان كلا
منهما عقد على حدة وانه اعلم

وكانت الدار ان الدين فلان وان اسبه عاربه - فبما يكون اجارا لامتليكي ويكون للموالة - فبنيته في
البيارة وفي الجاوس القدر من لوقا لست المراه مهر من الدين على زوجي فلان ان وكلته بالتبقي او اذنت
به او سلطته بمكة جاز فان قال الدين الدين على زوجي فبنيته في لوقا لست المراه مهر من الدين على زوجي
ودس في كتاب الدين عاربه - فبما يكون اجارا لامتليكي ويكون للموالة - فبنيته في
فلان فلان او اذنت له في فلان من فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان
سهر من ويسته من البيارة - فبما يكون اجارا لامتليكي ويكون للموالة - فبنيته في
لمنعه ومفكر الدين من غير من هو عليه لا يصح وما يدرك على انه مع الاضافة - فبنيته في
مكر من الوهبانية - فبما يكون اجارا لامتليكي ويكون للموالة - فبنيته في
لانها سبه فاذا لم تبين الاولاد كان باطلا ولو قال سهر من فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان
وهي لفلانة - من اصغرهم لان لم يصنف الدار الى نفسه وكذا الواو دراهم هذه فلان فلان
هبة ولو قال قلت هذه الدار لم يكون اقرا اقلية بل عند العتق

فشرع الهبة تكون مجازا عن الاقالة في البيعة والاجارة كما في احادة الاولاد في كل واحد منهما
لا سلة عن كتب فية الى السلطان وسال منه فليدار من محدودة عامر السلطان بالتوفيق فليدار
السلطان على ظاهر العفة ان جعلت الارض على له سهر فية سلكه ام كذا في العتق من السلطان في
الحبس قال سهر من فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان
امره بذكره فبنيته بالتوفيق سلكه - فبما يكون اجارا لامتليكي ويكون للموالة - فبنيته في
مكر من الوهبانية - فبما يكون اجارا لامتليكي ويكون للموالة - فبنيته في
لانها سبه فاذا لم تبين الاولاد كان باطلا ولو قال سهر من فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان
وهي لفلانة - من اصغرهم لان لم يصنف الدار الى نفسه وكذا الواو دراهم هذه فلان فلان
هبة ولو قال قلت هذه الدار لم يكون اقرا اقلية بل عند العتق

وسب انسان دار الواحد - فبما يكون اجارا لامتليكي ويكون للموالة - فبنيته في
اشترى كبريت ولم يبين فبنيته لادان لا يبيع عند الية لانه سبه المصنف من مكر واحد منه
بدلان في توفيق واحد ما كان لا يبيع لانه عقد واحد ولا يجوز نظرا الى انه عقد واحد فلا يشوب
قصد الهبة لان الرهن من رهنين والجاره من اثنين جاز اتفاقا وقيدا الواو سب يكون واحد
الا فلا يجوز ان ياتي في كل من المهرية وقيد في كل من الواو سب يكون واحد ما كان لا يبيع لانه عقد واحد
احدها صغير والاخر كبير والصغير في عياله لم يحجز الهبة اتفاقا لانه لو سب من اثنين
فبنيته المصنف الاخر سلكه في الحيز الهبة اتفاقا لانه سب صارت في بعض جهته الصغير
او لانه المصنف ولله المصنف لا يجوز عند الية والى سب ومارم كبريت من مكر واحد بالدار ما يحتمل العتق
لان ما لا يحتمل له لبيت يجوز اتفاقا وقيدا يكون الواو سب لانه لو كان واحدا ففعل اثنين مفسقا
جاز كذا في سوا من فاضل في الشف هبة الزهريين قبل اربعة اوجه اوان يكون العقد
مختلما والمصنف مملوكا ان يكون العقد مع المصنف في مطلقا وكلاهما لا يجوز والمصلحة

الآن نذكر العقد فمختلف على التعيين مكملا او كلاهما معا بان يقول لا قبلنا او قبضنا او قبلنا لا يكون ان ارضا عند
ابن 2 وعندنا ما جاز ان وسهم العين الواحدة من اثنتين لا تثبت على الخلاف المذكور واذا كان
من واحد للملكة جاز عند ابن 2 خلافا لما قد... وفيه نظر كذا في المجتبى وفيه ذهب لا يثبت
كسبه وصغر دار المخرج في قولهم لتفرق العين مع دارها فان قفار وسبب كذا في ما منها
فان كان الدار هاهنا مستويين لم يخرج والا فمخووز وكذا لو قار ذهب كذا في ما منها او اواحد هاهنا
لكسبه ولو سبب بغيرها ودفعها فان اشتريا ورزنا وجوده لم يخرج والا فمخووز ولو ذهب منها
استويا او اختلفا فله... لانها اذا استويا ورزنا وجوده تكون سبه المت 2 فليأخذ العتمة
لانه لا يخرج عن الجير على العتمة في المتباين ولا كذا اذا اختلفا فانه لا يخرج عن الجير على العتمة
وكذا كذا اذا سبب ثلث الدار كسبه المتباين والمختلفين يجوز هبة الحاي بها الذي بين داره ودار
جاره لجاره وسبه المتباين من الدار فلهذا لا يخرج عن سبب الدار على سبب الدار او اختلفا
السبب بحيث ان الدار لا تمنع على السبه من الدار والسر اجبه وسبب من رخصته ودرهما
صالحا كجزء من ماله العود انهم قالوا... لانه سبب الدار لا يقتضي وانما يقتضي بالصور لان المقتضى
في حكم المقتضى كما عرفت فيكون ما يقتضي فلا يقتضي لرخصته للشيء كذا قاله متلا فخر من رخصته
ومنه في كتاب الاطراف هاهنا الاصل المشترك

ولا يثبت الاجرة المشتركة ما صلح في يده سواء صلح بغير ملك الترخيص في سرقة او بالا تمكين
كما يحرم القالب والقرعة لان العين واحدة مقتضية لانه مقتضية باذن المالك لمقتضى وهل اقامة العمل فيه فلا يكون
الملودع واجرة الواحد ومقتضى عند ابن 2 ومالا اذا ملك بسبب لا يمكن الاجرة من عند المالك مقتضى النفس
والحرج القالب اما اذا سرقة والحال انه لم يغير في الحافظة بغير عند هاهنا في الوديعه التي تكون باجر
فان الحفظ لا يثبت عليه وابوه يقول الابوه في مقابلة العمل دون الحفظ فصار له الوديعه التي يكون
بلاجر اما ان شرط العمل في عند تعين المستأجر انه يقتضي عند ابن 2 وعند بعضهم لا يقتضي وفي المقتضى
اختار هذا لان شرط العمل في الوديعه باجر قاله قاضا خان والعصور على قول ابن 2 وقار في موضع
آخر والخلاف في الاجرة المشتركة قال ابن 2 وقد جعل الفتوى عليه في كسبه من المعترسة وبه جزم
اصحاب المتون كما هو المذهب وان وصلت شرط عليه الثمان لانه شرط لا يقتضي العقد
وبه يفتي قال في الذخيرة وهن القصة ابو جعفر لسو في ثمن شرط الثمان وعدم الشرط وهن
وهن يفتي بعدم الثمان لان شرط الثمان في الامانة في لف القصة السري فليكون باطلا قال القصة
ابو الليث وبه نأخذ ونحن نفتي به ايضا وقال في الظهيرية اختار المتأخرون الصلح على بغير
القيمة قال في العيون وربما لا يقبلان الصلح فاحترست في قول ابن 2 وهن الامام اكلوا ان
يكتسب في الفتوى لا يثبت عند اكثر اصحابنا يعني به ابا جزم مقتضى قال القاضي وبه جزم
مسألة لم يسئلوا في على قول الباسوم من ان اذا دفع الى يده ثوبا بعينه ففسده وجعله
غيره فسبوح وسبوح فلهذا عند بعض كل الثوب وبه جزم في الجنا طر بساتينه ففسده فبقي
قطعة فسبقت قالوا بغيره ومنه دفعه صرنا الى خفاف لم يخرج له خف ففقد من الثمن
قالوا بغيره كذا قاله قاسم في بغيره وذكر في العدة اذا هلك العين عند الاجرة المشتركة
مخو القصار والصلح بعد الفداء من العمل الاجرة لانه لم يسلم العمل ولا يثبت الثوب عند ابن 2
كالخاص وغيرهما وعندهما بغيره صيانة لا موال الناس وهذا مذهب عمر وعلي رضي
عنه ومذهب الح 2 ومذهب عطاء وطاوس وهما من كبار التابعين وبعض العلماء اختلفوا